التقرير المالى الشهرى
يونيو ٢٠١٣. مجلد (٨) ، العدد (٨)
وزارة المالية

ملخص تنفيذى

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى تحسن ملموس فى كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلى والعالمى قد أثرت على أداء الاقتصاد المصرى، وحدّت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

• استمر **الناتج المحلى الإجمالي الحقيقى فى التحسن التدريجى – وان كان بمعدلات أبطأ – مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪** خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢,٦٪ خلال الربع السابق عليه و ٠,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حقق الناتج المحلى الاجمالى معدل نمو قدره ٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بمعدل نمو قدره ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق) ويأتى هذا النمو مدفوعاً بتنامى كل من الاستهلاك الخاص والعام ، بالإضافة إلى **أثر فترة الأساس** والذى بدأ فى الربع الثالث من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠.

• **إرتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلى إلى ١١,٨٪ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢** ليبلغ ٢٠٤,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

• **ارتفعت نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة** لتصل إلى ٨٠ ٪ **من الناتج المحلى فى نهاية مارس ٢٠١٣** مسجلاً ١٣٨٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٠٨٩,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس من العام الماضى.

• **شهد رصيد الدين الخارجى فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً اذا ما قورن برصيد شهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجل ارتفاعاً ملحوظاً اذا ما قورن برصيد شهر مارس ٢٠١٢**، حيث ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ١٥,٦٪ ليبلغ ٣٨,٦ مليار دولار (١٤,٩٪ من الناتج المحلى) مقارنة بـ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلى) فى مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى رصيد الدين الخارجى بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومى فى ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتى تم ايداعها فى حساب البنك البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

• **استمر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية فى الإرتفاع في نهاية مارس ٢٠١٣ ليحقق ١٧,٢٪ مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ١٥,٣٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٣ –** مدفوعاً بالزيادة فى صافى الأصول المحلية خاصةً فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر ابريل ٢٠١٣ لا تزال تحت الاعداد).

• **إرتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية بشكل طفيف خلال شهر مايو ٢٠١٣ ليسجل ٨,٢٪ مقارنة بـ٨,١٪ خلال الشهر السابق. كما إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر مايو ٢٠١٣ مسجلا ٨٪ مقارنة بـ٧,٥٪ خلال الشهر السابق.**

• **أعلن البنك المركزي المصري في ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية.** ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى.

• **كما أن لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري كانت قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٧٥٪ و١٠,٧٥٪ على التوالى، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية[1] عند مستوى ١٠,٢٥٪. وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥٪.**

• **حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٦ مليار دولار**، مقابل عجز قدره ٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء تراجع العجز الجارى محققاً ٣ مليار دولار مقابل ٤,١ مليار دولار (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين فى الخارج والتحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٤ مليار دولار.

أولا-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى

استمر الناتج المحلى الحقيقي بأسعار السوق فى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقدر بـ ٢,٢٪ خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بمعدل نمو قدره ٠,٤٪ خلال نفس الربع من العام المالى السابق). بينما بلغ معدل النمو خلال الفترة يوليو- ديسمبر من العام المالى محل الدراسة ٢,٤٪ (مقارنة بـ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). هذا ويظل **الإنفاق الاستهلاكى الخاص والعام**- والذى يشكل ٩٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلى – هو المساهم الايجابى الرئيسى في النمو الاقتصادى حيث حقق كل من الاستهلاك الخاص والعام ارتفاعاً بنحو ٣,٦٪ و ٤,٢٪ على التوالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٢/ ٢٠١٣. وتجدر الإشارة الى أن نسبة مساهمة كل من الاستهلاك الخاص والعام فى نمو الناتج المحلى الحقيقى قد انخفضت الى ٣,٣٪ مقارنة بـ٤,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فان معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة نظراً لتأثر الاقتصاد المصرى بتداعيات ثورة ٢٥ يناير، حيث سجل الانفاق الاستثمارى تراجعاً قدره ٣,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنسبة تراجع أعلى قدرها ٥,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وعلى الرغم من التحسن النسبى فى معدلات نمو الاستثمار، الا أن مساهمته في نمو الناتج المحلى ما زالت سلبية، حيث تقدر بـ -٠,٥٪ خلال النصف الأول من العام المالى محل الدراسة.

كما شهدت **الفجوة بين الصادرات والواردات** تحسناً نسبياً خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث شهدت الصادرات تحسناً طفيفاً وإرتفعت بنسبة ١,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بانخفاض قدره ٤,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت الواردات بـ٢,٧٪ (مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق).

ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ٨١٤,٦ مليار جنيه (٨٨٣,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) مقارنة بـ٧٩٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١١/ ٢٠١٢ (بالأسعار الجارية والثابتة نظراً لتغيير سنة الأساس).

ارتفع معدل نمو **الناتج المحلى الحقيقى بتكلفة عوامل الإنتاج[2] ليسجل ٢,٣٪** خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث استمرت بعض القطاعات فى دفع حركة النشاط الاقتصادى، **أهمها** قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقى ٢,٩٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقى ٢,٦٪، و يبلغ نسبته حوالى ١٢,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، وقطاع التشييد والبناء (معدل نمو حقيقى ٤,٥٪، و يبلغ نسبته حوالى ٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما شهدت قطاعات أخرى تحسناً ملحوظاً– على الرغم من أن الأداء المحقق لا يزال أقل من المعدلات المرجوة وعلى رأسها قطاعى الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقى ٢,٤٪ مقارنة بانخفاض قدره ٣,١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، و يبلغ نسبته حوالى ١٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، والسياحة (معدل نمو حقيقى ٦,٨٪ مقارنة بانخفاض قدره ٨,٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، و يبلغ نسبته حوالى ٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وعلى نحو آخر، فقد **ساهم الأداء الضعيف لبعض** القطاعات الحيوية فى **تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة** وعلى رأسها الأنشطة الاستخراجية (معدل نمو حقيقى -٠,٧٪، و١٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وقناة السويس (معدل نمو حقيقى -٣,٦٪، و ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية فى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	٠,٣%	٢,٣%
اجمالى القطاع السلعى، ومنه	-٠,٢%	١,٠%
الزراعة والغابات	٠,٤%	٠,٥%
البترول	٠,٠%	٠,٠%
الغاز الطبيعى	-٠,١%	-٠,١%
الصناعات التحويلية	-٠,٥%	٠,٤%
التشييد والبناء	-٠,١%	٠,٢%
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	٠,١%	٠,٩%
النقل والتخزين	٠,٠%	٠,١%
الاتصالات	٠,٢%	٠,١%
قناة السويس	٠,٢%	-٠,١%
تجارة الجملة والتجزئة	٠,٠%	٠,٣%
الوساطة المالية	٠,٠%	٠,١%
المطاعم والفنادق	-٠,٤%	٠,٢%
اجمالى الخدمات الاجتماعية	٠,٤%	٠,٤%

١ العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء او مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

٢ تم حساب معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى بإستخدام ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة اساس.

ثانياً- المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة[3] العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالى إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة فى الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة فى المصروفات تأتى نتيجة لإرتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، إرتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٥٠,٣٪ . ثانيا، إرتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ٥,٣ مليار جنيه لتصل ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، إرتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعى وزيادة المساهمات فى صناديق المعاشات بـ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى قد إرتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١٤,٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣١,٤٪، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتى قد ارتفعت بـ٣٨,٥ لتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الإرتفاع الملحوظ فى الضرائب على السلع والخدمات بـ١١,٢٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٤٧,٦٪ لتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفى نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) والضرائب الأخرى بـ٦,٧٪ و١٩,١٪ ليسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٣,٩ مليار جنيه و٣,١ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك فى الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من "الضرائب على الدخول من التوظف" بـ١٩,٥٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ١٣,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى إرتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣١,٤٪ خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لإرتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الإرتفاع الكبير فى المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحتين بمبلغى ٥٠٠ مليون دولار لكل منهما من دولتى قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ٣٥,٩٪ لتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض فى باقى البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إرتفاعا ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالى السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك فى ضوء الزيادة فى المكافآت وحوافز الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد (والتى تمثل حوالى ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ٢٢,٨٪ لتسجل حوالى ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس نتيجة الزيادة فى فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٣ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل الى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٩٪ من إجمالى المصروفات) إرتفاعاً بـ٢٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق.ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى باب الدعم فى ضوء الزيادة فى دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات فى صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١,٨٪، و١٠٪ ليسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ٣١,٤ مليار جنيه و٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض فى باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ١٠,١٪ ليسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٣,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض فى شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ١٢,٩٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالى السابق.

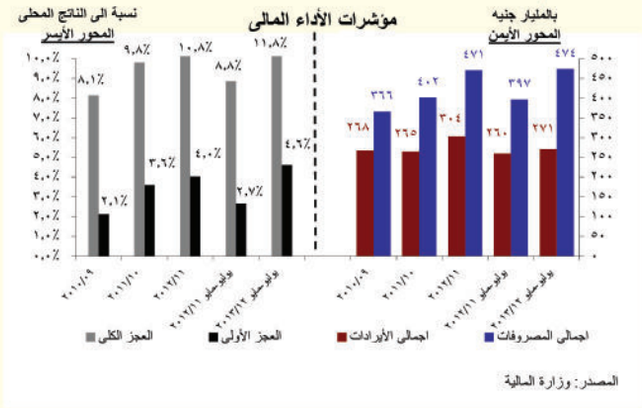

المصدر: وزارة المالية

كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- مايو من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلي إرتفاع نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي بشكل كبير ليصل إلى ١١,٨٪، محققاً ٢٠٤,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع المصروفات العامة بنسبة أكبر من إرتفاع الإيرادات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى فقد إرتفعت لتسجل ٤,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٤,٥٪ فقط خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ٢٧١,٣ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢٥٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١٤,١٪، مما فاق أثر الإنخفاض الملحوظ فى الإيرادات غير الضريبية بـ١٧٪ خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الإرتفاع فى الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الإرتفاع فى كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات واللذان قد ارتفعا بـ١٣,٨٪ و١٣,٢٪ ليحققا نحو ٩١,٧ مليار جنيه و٨٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٨٠,٦ مليار جنيه ونحو ٧٠,٨ مليار جنيه على التوالى خلال يوليو- مايو ٢٠١٢/٢٠١١. كما إرتفعت الضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٥,٥٪ و٨,٦٪ ليسجلا ١٥ مليار جنيه و١٤,٣ مليار جنيه على التوالى خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٢ مليار جنيه و١٣,٢ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة فى الحصيلة من ضريبة الدخل ترجع فى الأساس إلى ارتفاع الملحوظ فى الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخول من التوظف» بـ٢٤,٨٪ لتسجل نحو ١٨ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ١٤,٤ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك فقد إرتفع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة لزيادة المحصل من الضرائب من الشركات بـ١٧,٢٪ لتسجل ٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء الإرتفاع الملحوظ فى حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٣١,٤٪ لتحقق نحو ١٢ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.
وفى نفس الوقت، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً ملحوظاً قدره ١٧٪ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض كل من المنح والإيرادات الأخرى بـ٤٨,٧٪ و١٣٪ لتسجلا ٤,٦ مليار جنيه و٦٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٩ مليار جنيه و٧١,٦ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض المحقق فى الإيرادات الأخرى فى ضوء الإنخفاض فى عوائد الملكية بـ٢٨,٩٪ لتسجل ٣٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٥٤ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك نتيجة لإنخفاض أرباح الأسهم لكل من هيئة البترول، والهيئات الإقتصادية بـ٦٠٪ و٩,٧٪ لتسجلا ٧,٦ مليار جنيه و١,٨ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ١٩ مليار جنيه و٢ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفضت أرباح الأسهم لشركات قطاع الأعمال العام بـ٥٪ لتسجل ٢,٧ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٢,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ إرتفاعا كبيراً قدره ١٩,٦٪ لتصل إلى ٤٧٤,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٩٦,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة فى المصروفات إلى زيادة الإنفاق فى كافة أبواب المصروفات؛ وعلى رأسها الإرتفاع فى باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذى يمثل حوالى ٣١,٦٪ من إجمالى المصروفات و٥٥,٣٪ من إجمالى الإيرادات) والذى إرتفع بنحو ١٤٪ ليصل إلى ١٥٠ مليار جنيه مقارنة بـ١٣١,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو من العام السابق. ويرجع الإرتفاع المحقق فى باب الدعم والمنح والمزايا

[3] يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

الاجتماعية نتيجة لزيادة الدعم للكهرباء، ودعم المواد البترولية، ودعم السلع التموينية، والمساهمات فى صناديق المعاشات.

كذلك إرتفعت مدفوعات الفوائد بشكل ملحوظ بنحو ٣١٪ (تمثل حوالى ٢٦,٣٪ من إجمالي المصروفات و٤٦٪ من إجمالى الإيرادات) خلال الفترة يوليو- مايو لتسجل حوالى ١٢٤,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩٥,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة المحققة فى مدفوعات الفوائد نتيجة للإرتفاع الكبير فى فوائد خدمة الديون على الحكومة.
بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة كبيرة بلغت ٢١٪ لتصل إلى ١٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٠١,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك فى ضوء الزيادة الكبيرة فى «الأجور والبدلات النقدية والعينية» بـ١٨,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وترجع الزيادة المحققة فى الأجور والبدلات إلى إرتفاع «المكافآت» بنحو ٩,٤ مليار جنيه، وزيادة «الوظائف الدائمة» بـ٣,٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة «البدلات النوعية» بـ٥,١ مليار جنيه. كما إرتفعت المصروفات الأخرى وشراء السلع والخدمات بـ٩,٢٪ و١١,٤٪ لتسجلا ٢٨,٧ مليار جنيه و٢٠,٢ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٦,٣ مليار جنيه و١٨ مليار جنيه على التوالى خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك إرتفع باب شراء أصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٦,٢٪ ليسجل ٢٧,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٢٣,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

ثالثاً- الدين المحلى

يتم عرض **بيانات الدين المحلى** الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية[٤] مختلفة هى: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلى للحكومة العامة، والدين العام المحلى[٥].

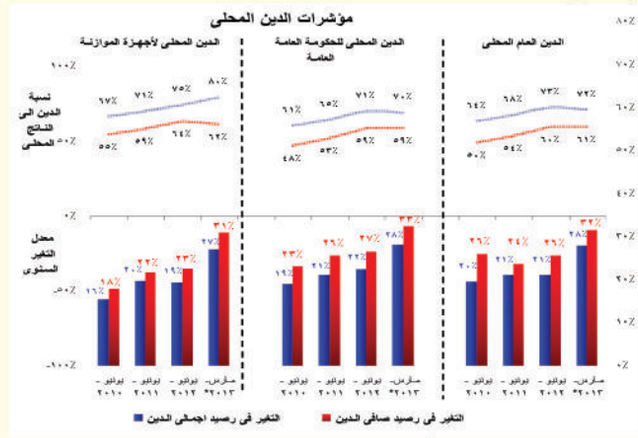

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلى فى نهاية مارس ٢٠١٣ إلى ٨٠٪ ليسجل ١٣٨٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٨٩,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٢ (٧٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢١١,٣ مليار جنيه (٦٩,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٩٢٤,٩ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية **مارس** ٢٠١٣ ترجع فى الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٥٩,٤ مليار جنيه و٣١٢,٨ مليار جنيه على التوالى مقارنة بـ ٣٨٢,٨ مليار جنيه و٢٥٠ مليار جنيه فى نهاية **مارس** ٢٠١٢ وذلك فى ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ١٣٠١,١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣ (٧٥٪ من الناتج المحلى) مقابل ١٠١٥ مليار جنيه (٦٥,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. كما بلغ صافى الدين المحلى للحكومة العامة ١١١٧ مليار جنيه (٦٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل ٨٤٣ مليار جنيه (٥٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. وقد نتج الإرتفاع المحقق فى رصيد الدين المحلى للحكومة العامة فى نهاية مارس ٢٠١٣ عن إرتفاع الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومى بما يقرب من ١٠,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٩١,٣ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣.

أما عن إجمالى الدين العام المحلى فقد بلغ ١٣٤٢,٢ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣ (٧٧,٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ١٠٥٢,٧ مليار جنيه (٦٨,٣٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. وبلغ صافى الدين العام المحلى ١١٣١,١ مليار جنيه (٦٥,٣٪ من الناتج المحلى) مقابل ٨٦١ مليار جنيه (٥٥,٨٪ من الناتج المحلى) فى نهاية مارس ٢٠١٢. وترجع الزيادة المحققة فى رصيد إجمالى الدين العام المحلى فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٨٦ مليار جنيه ليصل الى ١٣٠١,١ مليار جنيه، بالاضافة الى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية بحوالى ٤,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٧,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣.

٤ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٥ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومى و صناديق التأمين الاجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة فى نهاية مارس ٢٠١٣ بحوالى ٦١,٧٪ لتصل إلى حوالى ١٤٥,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٩٠,١ مليار جنيه فى نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لآجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية مارس ٢٠١٣ ليسجل ١,٤ سنة مقارنة بـ١,٣ فى مارس ٢٠١٢، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين فى نهاية مارس ٢٠١٣ ليصل إلى ١٣,٢٦٪ مقارنة بـ١٢,٨٩٪ فى نهاية مارس ٢٠١٢.

شهدت مؤشرات الدين الخارجى فى مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجلت ارتفاعاً كبيراً مقارنة بشهر مارس من العام السابق. فقد ارتفع رصيد الدين الخارجى بنسبة ١٥,٦٪ ليسجل ٣٨,٦ مليار دولار فى مارس ٢٠١٣ (١٤,٩٪ من الناتج المحلى) مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلى) فى مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة فى رصيد الدين الخارجى بشكل أساسى نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومى فى ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتى تم ايداعها فى حساب البنك البنك المركزى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.
ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع رصيد الدين الحكومى الخارجى ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٨٪ ليبلغ ٢٥,٩ مليار دولار (٦٧,١٪ من رصيد الدين الخارجى) فى مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ٢٥,٤ مليار دولار (٧٦,٢٪ من رصيد الدين الخارجى) خلال شهر مارس ٢٠١٢[٦].

رابعاً- التطورات النقدية

(تجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر ابريل ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد حقق معدل النمو الشهرى للسيولة المحلية خلال شهر مارس ٢٠١٣ معدل نمو قدره ٢,١٪ ليصل إلى ١٢٣٦,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ١٢١١,٣ مليار جنيه خلال شهر فبراير ٢٠١٣. وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد استمر معدل النمو السنوى لإجمالى السيولة المحلية فى الارتفاع ليبلغ نحو ١٧,٢٪ فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣، مقارنة بإرتفاع قدره ١٥,٣٪ فى نهاية فبراير ٢٠١٣ و٦,٨٪ فى نهاية مارس ٢٠١٢. فعلى جانب الأصول، لا تزال الزيادة فى صافى الأصول المحلية – خاصة الارتفاع الملحوظ فى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، فضلا عن الزيادة المستمرة فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية – هى المحرك الرئيسي وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية.

أما على **جانب الإلتزامات**، فترجع الزيادة في معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية إلى ارتفاع معدل النمو السنوى لأشباه النقود محققاً ١٤,٦٪ ليسجل ٩١٠,٤ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣، مقارنة بنمو قدره ١٤٪ فى نهاية الشهر السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى نتيجة إرتفاع الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية وهو ما يمكن تفسيره بشكل اساسى فى ضوء انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. كما ارتفع أيضاً بشكل كبير خلال شهر الدراسة معدل النمو السنوى للنقود خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٢٥,٣٪ محققاً ٣٢٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ١٩,٣٪ خلال الشهر السابق. ويرجع هذا النمو المحقق فى النقود فى الأساس إلى الإرتفاع الملحوظ - وبشكل استثنائى خلال شهر الدراسة - فى معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية من ١٣,٤٪ فى نهاية شهر فبراير ٢٠١٣ إلى ٣١,٤٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١٠٥,٢ مليار جنيه، وذلك فى ضوء ارتفاع نسبة النمو السنوية لكل من ودائع القطاع الخاص والقطاع العائلى ليسجلا ٤٤,٨٪ و١٩,٨٪ على التوالى، مقابل ١٤,٤٪ و١٥٪ خلال الشهر السابق على التوالى.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفى انكماشاً سنوياً قدره ٢٥,٢٪ ليبلغ حوالى ١٢٩ مليار جنيه فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣. كما استمر صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى فى التراجع، والذى بدأ مع اندلاع الإضطرابات السياسية منذ بداية ٢٠١١، حيث بلغت نسبة التراجع السنوى نحو ٤٧,٧٪ خلال العام المنتهي في مارس ٢٠١٣ ليبلغ بذلك ٤١,٣ مليار جنيه - وجدير بالذكر أنه كان قد سجل أعلى نسبة إنخفاض له منذ يوليو ٢٠٠٢ وقدرها ٥٥,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى تراجعاً بنسبة ٥,٦٪ خلال السنة المنتهية في مارس ٢٠١٣ ليصل إلى ٨٨ مليار جنيه، إنخفاضاً سنوياً أقل قدره ٥,٤٪ خلال مارس ٢٠١٢.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق رصيد صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفي معدل نمو سنوى قدره ٢٥,٥٪ فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١١٠٧,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٣,٦٪ خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء تحقيق صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٥,٩٪، مقارنة بمعدل نمو سنوى قدره ٣٣,١٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن النمو فى صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالى ١٠٩٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية مارس ٢٠١٣ مسجلاً ٧٥١,٧ مليار جنيه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص فى الارتفاع محققاً ١٠٪ فى نهاية شهر مارس ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٤٨٥ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,٥٪ فى نهاية شهر مارس ٢٠١٢، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال

٦ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تبويب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تبويب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتى تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقتراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تبويب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التبويب الجديد.

الإثنى عشر شهراً الماضية قدره ٧,٣٪. ويرجع الارتفاع فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الزيادة الملحوظة فى معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع العائلى بنسبة ١٣,٦٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٧,١٪ فى نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٤,١ مليار جنيه، مقابل معدل نمو قدره ٩,٨٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٣.

إرتفع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري بـ١,٦ مليار دولار عن الشهر السابق ليسجل نحو ١٦ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠١٣ – وهو أعلى مستوى تم تحقيقه منذ يناير ٢٠١٢. حيث شهد رصيد الاحتياطي نمواً شهرياً بنحو ١١,٢٪ ونمواً سنوياً قدره ٣,٤٪ للمرة الأولى منذ ديسمبر ٢٠١٠. ويرجع ارتفاع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري فى ضوء ورود تمويل قطرى قدره ٣ مليار دولار سيتم تحويله إلى سندات بفائدة تبلغ ٣,٥٪ يتم اهلاكها بعد ٣ سنوات. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطي الأجنبى قد ارتفع فى ابريل ٢٠١٣ نتيجة ودائع ليبية تبلغ قيمتها ٢ مليار دولار تم ايداعها فى البنك المركزى. وتجدر الاشارة إلى أن رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصري فى شهر مايو ٢٠١٣ يغطى نحو ٣,٢ أشهر من الواردات، مقارنة بمعدل تغطية قدره ٢,٨٨ أشهر من الواردات فى ابريل ٢٠١٣. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد قامت بتحويل ٢,٥ مليار دولار من التمويل القطرى الوارد فى ديسمبر ٢٠١٢ إلى سندات بفائدة تبلغ ٤,٢٥٪ يتم اهلاكها فى نوفمبر ٢٠١٤.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بشكل ملحوظ ليحقق نحو ١٤,٢٪ فى نهاية مارس ٢٠١٣ مسجلاً ١١٤٧,٨ مليار جنيه مقارنة بـ١٢,٩٪ فى نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ٥,٩٪ خلال مارس ٢٠١٢. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٩,٢٪.

ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٢٪ فى نهاية مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ٧,١٪ خلال الشهر السابق و٥,٥٪ خلال مارس ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٣٦,٧ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومى قد سجل نحو ٨,٧٪ ليبلغ ٥٠١,٩ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣. فى حين ارتفع أيضاً معدل النمو السنوى لجملة الإقراض للقطاع الحكومى فى محققاً ١,٥٪ ليبلغ نحو ٣٤,٨ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٣. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٣,٧٪ في نهاية مارس ٢٠١٣، مقارنة بـ٤٦,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوى لتبلغ نحو ٥٦,١٪ خلال مارس ٢٠١٣ مقابل ٥٨,٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

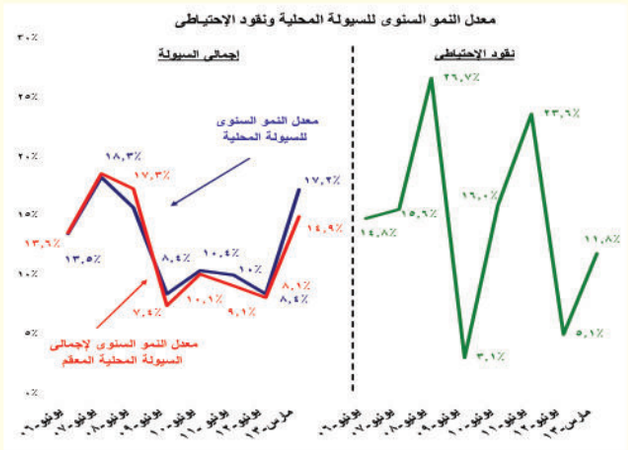

وفيما يخص معدلات الدولرة، فقد انخفضت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية بشكل طفيف خلال شهر مارس ٢٠١٣ لتحقق ١٧,٨٪ مقارنة بـ١٨٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ١٧,٤٪ خلال مارس ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت معدلات الدولرة في الودائع خلال شهر مارس ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٤٪ مقارنة بـ٢٤,٧٪ خلال الشهر السابق، فى حين ارتفعت اذا ما قورنت بـ٢٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

إرتفع معدل التضخم السنوى[٧] لحضر الجمهورية بشكل طفيف خلال شهر مايو ٢٠١٣ ليسجل نحو ٨,٢٪ مقارنة بـ٨,١٪ خلال الشهر السابق، ولكنه إنخفض مقارنة بـ٨,٣٪ المحقق خلال شهر مايو ٢٠١٢. بينما إرتفع أيضاً معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية مسجلاً ٩٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣ مقارنة بـ٨,٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٨,٦٪ خلال شهر مايو ٢٠١٢. ويأتى هذا الإرتفاع الضئيل فى معدل التضخم العام كمحصلة لإرتفاع معدلات التضخم السنوية لكل من مجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، "الملابس والأحذية"، و"المطاعم والفنادق"، و"النقل والمواصلات"، مما فاق أثر إنخفاض معدلات التضخم لبعض المجموعات الأخرى. وعلى الرغم من ثبات معدل التضخم الشهرى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) إلا أن معدل التضخم الشهرى لتلك المجموعة قد إنخفض بشكل ملحوظ مسجلاً ٠,٦٪ خلال شهر الدراسة.

وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية فى مجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود " مقارنة بالشهر السابق خاصاً "الكهرباء والغاز مواد الوقود" والذى إستمر فى الإرتفاع بمعدلات ملحوظة (٤٢,٧٪ مقارنة بـ٣٥,٧٪ خلال الشهر السابق) (نتيجة لإرتفاع شرائح الكهرباء ماعدا الشريحة الأولى)؛ بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى للبند الفرعى "إصلاح الأحذية" (١٥,٤٪ مقابل مستوى مستقر فى الأسعار خلال الشهر السابق) ضمن مجموعة "الملابس والأحذية"، وإرتفاع معدل التضخم السنوى للبند "الوجبات الجاهزة" (٢٠,١٪ مقابل ١٩,١٪) ضمن مجموعة "المطاعم والفنادق".

وعلى نحو آخر، فقد تراجع معدل التضخم الشهرى بشكل ملحوظ ليسجل -٠,٢٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣ مقارنة بإرتفاع بلغ ١,٥٪ خلال الشهر السابق، ولكنه قد إستقر مقارنة بـ -٠,٢٪ خلال شهر مايو من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى، فقد إرتفع معدل التضخم السنوى الأساسي خلال شهر مايو ٢٠١٣ ليسجل ٨٪ مقارنة بـ٧,٥٪ خلال الشهر السابق[٨] ومقارنة بـ٧,٢٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد إستمر معدل التضخم السنوى فى التراجع لكن بمعدل أقل مسجلاً -١,٨٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٣ مقارنة بـ -٣٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بإرتفاع قدره ٢,٩٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٢. وعلى نحو آخر، فقد إرتفع معدل التضخم الشهرى لأسعار المنتجين ليسجل ٢,٦٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٣ مقارنة بـ -٠,٨٪ خلال الشهر السابق.

وجدير بالذكر أن البيانات التفصيلية لشهر ابريل ٢٠١٣ غير متاحه حتى تاريخه. وفيما يخص معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر مارس ٢٠١٣ فقد إستمر فى التراجع مسجلاً -٣٪ مقارنة بـ-٠,٨٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٣. ويرجع الإنخفاض المحقق فى معدل التضخم السنوى لأسعار المنتجين خلال شهر مارس ٢٠١٣ إلى الإنخفاض المستمر فى معدل التضخم السنوي لمجموعات " الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" و"التعدين وإستغلال المحاجر" لتسجلا -٣,٨٪ و-١٢,٤٪ خلال مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ-٤,٣٪ و-٣,٤٪ على التوالى خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى إنخفاض معدل التضخم السنوي لمجموعة الصناعات التحويلية بشكل طفيف ليسجل ٣٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٣,٢٪ خلال الشهر السابق، بينما إستقرت معدلات التضخم لمعظم المجموعات خلال الدراسة مقارنة بالشهر السابق.

جدير بالذكر أن البنك المركزي المصري كان قد أعلن في ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن القيام بعطاء غير دورى بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتى هذا العطاء الإستثنائى فى إطار متابعة البنك المركزى المصرى لتعاملات سوق الصرف الأجنبى فى مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفى لأداء دوره فى خدمة الإقتصاد القومى.

كما كانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ٩,٧٥٪ و١٠,٧٥٪ على التوالى، والإبقاء على سعر العمليات الرئيسية[٩] عند مستوى ١٠,٢٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥٪.

قررت اللجنة الإبقاء علي أسعار الفائدة عند نفس المستوى دون تغير خلال الشهر الحالى بعد أن قامت برفع أسعار الفائدة خلال الشهر السابق. كما أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ فى نمو الاقتصاد المحلى من ناحية أخرى. وتجدر الاشارة الى أن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع الى إنخفاض قيمة الجنيه فضلاً عن الإختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية وخاصاً السولار فى المحافظات. بينما يرجع تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلى خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١٣ الى ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية مما فاق أثر بوادر التعافى فى كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة. وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلى الإجمالى ترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى أن معدلات الفائدة مناسبة عند مستواها الحالى.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجى

تشير بيانات **القطاع الخارجى** الخاصة بالفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١٣ - المنشورة من قبل البنك المركزى- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٠,٦ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٩٣٪ عن العجز الكلى المحقق خلال يوليو - ديسمبر

٧ قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للارقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠ ، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كشهر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة فى ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٨ مؤشر التضخم الأساسى (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحى وتكميلى.

٩ العمليات الرئيسية للبنك المركزى ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتى ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

٢٠١٢/٢٠١١ والذى بلغ قدره ٨ مليار دولار. ويأتى انخفاض العجز الكلى المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ٢٥٪ (نتيجة للارتفاع الملحوظ فى تحويلات العاملين بالخارج والتحسن النسبى فى الميزان الخدمى)، وتحقيق الحساب الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٤ مليار دولار، بينما سجل بند «السهو والخطأ» صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٨ مليار دولار.

جدول (٢): المؤشرات الرئيسية الخاصة بميزان المدفوعات

	يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١	يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢
اجمالى الناتج المحلى	%٠,٣	%٢,٣
اجمالى القطاع السلعى، ومنه	%٠,٢-	%١,٠
الزراعة والغابات	%٠,٤	%٠,٥
البترول	%٠,٠	%٠,٠
الغاز الطبيعى	%٠,١-	%٠,١-
الصناعات التحويلية	%٠,٥-	%٠,٤
التشييد والبناء	%٠,١-	%٠,٢
اجمالى الخدمات الانتاجية، ومنها	%٠,١	%٠,٩
النقل والتخزين	%٠,٠	%٠,١
الاتصالات	%٠,٢	%٠,١
قناة السويس	%٠,٢	%٠,١-
تجارة الجملة والتجزئة	%٠,٠	%٠,٣
الوساطة المالية	%٠,٠	%٠,١
المطاعم والفنادق	%٠,٤-	%٠,٢
اجمالى الخدمات الاجتماعية	%٠,٤	%٠,٤

إرتفع عجز الميزان التجارى بـ٨٪ ليحقق عجزاً قدره ١٦,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال يوليو – ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيلة المدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٤٪ لتسجل حوالى ٣٠,٢ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع حصيلة الصادرات السلعية بشكل طفيف لتحقق نحو ١٣,٤ مليار دولار مقابل ١٣,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع فى الواردات السلعية الى زيادة الواردات من المنتجات البترولية بحوالى ٢٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار، بينما انخفضت الواردات غير البترولية بشكل طفيف لتصل إلى حوالى ٢٣,٥ مليار دولار مقابل ٢٣,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بينما يأتي الإنخفاض في جملة الصادرات السلعية نتيجة لإنخفاض الصادرات البترولية بنسبة بلغت ٥٪ لتصل إلى نحو ٦,٤ مليار دولار، مما فاق أثر الارتفاع فى الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٢٪ فقط لتصل إلى ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

أما عن الميزان الخدمى، فقد ارتفع الفائض الكلى المحقق خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ ليسجل نحو ٣,٩ مليار دولار (ما يعادل ١,٤٪ من الناتج المحلى) مقابل ٣,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث إرتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١١,٨ مليار دولار وذلك فى ضوء إرتفاع كل من حصيلة النقل والمتحصلات من الإيرادات السياحية والمتحصلات الحكومية، حيث ارتفعت الإيرادات من المتحصلات السياحية بـ١٠٪ خلال فترة الدراسة لتحقق نحو ٥,٦ مليار دولار مقابل ٥,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالى السياحية قد ارتفع بـ٨,٤٪ ليصل إلى ٧٧,٣ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ٧١,٣ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

كما ارتفعت أيضاً قيمة الإيرادات من النقل بـ ٧٪ لتصل إلى ٤,٦ مليار دولار مقابل ٤,٣ مليار دولار فى العام المالى السابق (فى حين إنخفضت عائدات قناة السويس بـ٢٪ لتحقق حوالى ٢,٦ مليار دولار). وبالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت المتحصلات الحكومية خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٢١٦ مليون دولار مقابل ٦١ ميون دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت المتحصلات الأخرى بنحو١٧٪ لتصل إلى ١,٣ مليار دولار.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بـ٤٪ لتحقق حوالى ٧,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٧,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق ويرجع ذلك إلى إرتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ٤٧٪ و٩٪ على التوالى لتسجل ٨٧٩ مليون دولار و١,٤ مليار دولار. وبالاضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ٢١٪ لتسجل ٢,١ مليار دولار مقارنة بـ١,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إنخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ٦٪ لتحقق ٣ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ٤١٪ لتسجل ٣٧٢ مليون دولار.

شهدت التحويلات الخاصة إرتفاعاً ملحوظاً بنسبة ١٦٪ إلى نحو ٩,٢ مليار دولار خلال يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة إحتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبى خلال فترة الدراسة حيث تمثل حوالى ٢٦,٢٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحقق ٠,٦ مليار دولار مقارنة بـ٠,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ٧,٣٪ لتحقق ٣٥ مليار دولار، فى حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ٣,٧٪ فقط لتحقق نحو ٣٨ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافى التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٢٪ مقارنة بنحو ٨٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره انخفاض عجز الميزان الجارى بحوالى ٢٥٪ ليصل إلى ٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بعجز قدره ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن ناحية اخرى فقد حقق الميزان الرأسمالى والمالى صافى تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٤,٢ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بحوالى ٢,٤ مليار دولار (٠,٩٪ من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **ويأتى ذلك نتيجة تحقيق الإستثمارات الأخرى صافى تدفقات للداخل** بقيمة ٤,٣ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل بند خصوم أخرى لدى البنك المركزى صافى تدفقات للداخل بحوالى ٤ مليار دولار نتيجة ورود مبلغ قدره ٤ مليار دولار وذلك فى صورة ودائع من دولة قطر.

كما سجل صافى **تدفقات الإستثمار المباشر إلى مصر** تدفقات للداخل بنحو ٠,٣ مليار دولار (٠,١٪ من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٤ مليار دولار (٠,٢٪ من الناتج المحلى) خلال يوليو – ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١. بينما حققت الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر تراجعاً فى صافى التدفقات للخارج لتسجل نحو ٠,٣ مليار دولار (٠,١٪ من الناتج المحلى) حيث تراجعت بـ٩٢٪ خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بقيمة أعلى بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (١,٣٪ من الناتج المحلى). ويأتى ذلك كمحصلة لإنخفاض صافى مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية بشكل كبير لتحقق نحو ٣ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

وأخيراً فقد سجل بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٨ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

سابعاً- تطورات سوق المال

أما عن **تطورات سوق رأس المال المحلى،** فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر مايو ٢٠١٣ بـ٢٤٣ نقطة ليصل إلى ٥٤٣٩ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى ابريل ٢٠١٣ والذى بلغ ٥١٩٦ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد ارتفع رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بشكل طفيف محققاً ارتفاع قدره بـ١,٤٪ مسجلاً ٣٦١ مليار جنيه (٢٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة برصيد بلغ ٣٥٦ مليار دولار خلال الشهر السابق. ومن الجدير بالذكر أن التحسن النسبى فى مؤشرات سوق الأوراق المالية يرجع إلى عودة ثقة المستثمرين وذلك فى ضوء الإرتفاع الذى شهده رصيد الاحتياطي الأجنبى لدى البنك المركزى فى نهاية مايو ٢٠١٣.